بيـان

مجلس التنسيق القطاعي للمراكز تكوين أطر وزارة التربية الوطنية

يعلن رفض مسلسل الحوار الشكلي الذي يجهز بشكل ممنهج على كل الاتفاقات السابقة يدين المسار التراجعي النكوصي الذي تقوده وزارة التربية الوطنية فيما يتعلق بالقضايا الأساسية التي تهم مراكز تكوين أطر وزارة التربية الوطنية

بدعوة من المكتب الوطني للنقابة الوطنية للتعليم العالي، انعقد يوم الأحد 17 مارس 2024 مجلس التنسيق الوطني القطاعي لمراكز تكوين أطر وزارة التربية الوطنية، لتدارس مختلف القضايا ذات الصلة بمنظومة التربية والتكوين عموماً، وما يرتبط بأوضاع مراكز التكوين خصوصاً.

في بداية اللقاء، وبعد الكلمة الافتتاحية للأخ المصطفى الريق عضو المكتب الوطني، قدم الأخ محمد جمال الدين صباني، الكاتب العام، كلمة تأطيرية تضمنت عرضاً شاملاً ومستفيضاً عن مختلف حيثيات اللقاءات مع الوزارة، خصوصاً ما يتعلق بمشاريع النصوص التنظيمية والقانونية ذات الصلة بمراكز التكوين، ليفتح المجال للتداول في المعطيات التي عرضت على المجلس.

بعد نقاش جاد ومسؤول، **سجل المجلس الملاحظات الآتية:**

- الاستمرار في ضرب هوية المراكز من خلال سيل من المراسيم والقرارات التي تصادر كل ما يتعلق بالقانون 01.00، في مخالفة صريحة وواضحة لمرسوم الإحداث؛ وإصرار غريب لفرض وصاية الأكاديميات على المراكز؛
- الإشراك الشكلي للنقابة في تدبير بعض ما يتعلق بالمراكز، وكمثال صارخ على ذلك فرض شروط إجراء الحركة الانتقالية 2023 بشكل انفرادي؛
- إفراغ الحوار من محتواه وتحويله إلى هدف دون أن يسفر عن نتائج ملموسة، وعدم الالتزام بالاتفاقات السابقة على هزالتها؛ وآخرها ضرب المنهجية الخماسية المتفق عليها: (تحديد الخصاص، الحركة الانتقالية، الإعلان عن المباراة في إطار أستاذ محاضر، التعيين ثم التكليف في حالة الخصاص)؛
- عدم إعلان النتائج المتبقية من مباراة التوظيف في إطار أستاذ التعليم العالي مساعد (أستاذ محاضر) عن دورة شتنبر 2021 (23 منصباً) التي صدر فيها حكم قضائي نهائي، واستكمال ما تبقى من إجراءات دورة دجنبر2021 (17 منصباً)؛
- استمرار تعطيل استصدار تعيينات جميع المكلفين من فوج 2019؛ وعدم إيقاف مسلسل التكليفات الذي لا ينتهي؛

- عدم تنفيذ الاتفاق بشأن تسوية ملف دكاترة المراكز؛ وذلك بفتح مباراة توظيف أستاذ محاضر؛
- عدم تسوية ملف المتصرفين الذين تم تعيينهم للتدريس، والملفات المتبقية من الأساتذة الذين وظفوا في إطار أستاذ التعليم العالي مساعد؛
- عدم تمكين الأطر العاملة بالمراكز والخاضعة للنظام الأساسي لموظفي وزارة التربية الوطنية من وضعية اعتبارية ومادية تتلاءم مع المهام المنجزة، وترصيد خبرتهم عبر نظام للإشهاد اعترافاً بمجهوداتهم، ومن تعويض إضافي عن التكوين نظراً للمهام التي يقومون بها؛
- عدم التعاطي الجاد والمسؤول مع ملف الأستاذ سعيد عبيد الذي عرض على المجلس التأديبي، وأبطل القضاء جميع إجراءات الملف الكيدي الذي لفق له.

وتبعاً للتقارير التي قدمها ممثلو الفروع المحلية بالمراكز عن الجو العام داخل هذه المؤسسات، خلص المجلس بالإجماع إلى ما يلي:

- أن المراكز تعيش حالة من الغليان والغضب والقلق لا مثيل لها في تاريخ هذه المؤسسات، نتيجة إصرار الجهات الوصية على الاستمرار في الاستهداف الممنهج للمكاسب التي سبق ترصيدها من خلال مرسوم إحداثها، رغم عدة مناشدات للنقابة الوطنية للتعليم العالي وتنبيهاتها، أن الوضع يتردى من سيئ إلى أسوأ؛
- نفاذ صبر الأساتذة من انتظار مخرجات حقيقية ملموسة على أرض الواقع، لمسلسل طويل ومتقطع وغير منهجي للحوار حول ملفات تم تحقيق تقدم بشأنها، واعتبروا أن هذا الحوار محاولة لإيهام الرأي العام أن الوزارة تتبنى مقاربة تشاركية مع النقابة الوطنية للتعليم العالي في تدبير ملف المراكز؛
- الأثر السلبي الذي يخلفه هذا الوضع الشاذ على عمل المراكز ومساهمتها في النهوض بالمنظومة التربوية لمواجهة تحديات المرحلة الحالية، بالشكل الذي يؤدي إلى تبخيس وتهميش مقصودين، كما يتجلى في تشويه ومسخ التكوين الأساس، وجعله عملية صورية تتم خلال أسابيع معدودة بِعُدَّة تكوينية غير ملائمة للفئة المستهدفة. بالإضافة إلى عرقلة وكبح كل محاولات الأساتذة للرقي بالمراكز،ومن خلالها بالمنظومة ككل، لانتزاع المراكز من وسط مؤسسات التعليم العالي على غرار باقي مؤسسات تكوين الأطر للقطاعات الحكومية الأخرى، التي تتمتع بالاستقلالية المادية والمعنوية،في انسجام مع مهامها، باستثناء قطاع التربية الوطنية الذي ما فتئ يصر على معاكسة الطبيعة بطمس الهوية الحقيقية للمراكز،وتحويلها إلى مؤسسات للمناولة الموسمية تخدم أجندات غير معلنة دمرت ومازالت تدمر منظومتنا التربوية.

تأسيساً على ما سبق، ووعياً بالمسؤولية النضالية التاريخية للنقابة الوطنية للتعليم العالي في الدفاع عن منظومة التربية والتكوين؛ فإن مجلس التنسيق الوطني القطاعي يعلن للرأي العام الوطني عامة، والأستاذات والأساتذة بمراكز تكوين أطر وزارة التربية الوطنية خاصة ما يلي:

- تضامنه المطلق مع الأستاذ سعيد عبيد الذي يعرف ملفه تطورات غير مسبوقة، وصلت إلى حد استصدار قرار عزله، اعتماداً على ملف تأديبي كيدي انتقامي، ويدعو الوزارة إلى التراجع عن متابعة الأستاذ، وتنفيذ الحكم القضائي الصادر لصالحه؛ والقاضي ببطلان قرار التوقيف وما ترتب عنه؛
- مطالبته الاستجابة للملف المطلبي الخاص بمركز التوجيه والتخطيط التربوي، ومراجعة مشروع إعادة تنظيم المركز بما يضمن استقلاليته وفعاليته في أداء أدواره في النهوض بمنظومة التربية والتكوين؛
- مطالبته الاستجابة للملف المطلبي الخاص بمركز تكوين مفتشي التعليم؛

- يشجب سياسة وزارة التربية الوطنية الممنهجة في مسخ هوية المراكز الجهوية والالتفاف على مرسوم الإحداث؛
- يندد بإصرار الوزارة العجيب على فرض وصاية الأكاديميات على المراكز؛ ومصادرة مهامها (البحث العلمي والتربوي، التكوين المستمر...)؛
- يرفض بالمطلق مضامين المراسيم والقرارات الجديدة التي تستهدف إلغاء مواد القانون 01.00 المطبقة على المراكز؛
- يستنكر عدم الالتزام بالاتفاقات السابقة، خاصة ما يتعلق بالمناصب المقرصنة (23منصباً) التي صدر فيها حكم قضائي نهائي بإعلان النتائج، ويرفض عدم استكمال مباراة توظيف 17 أستاذاً في إطار هيئة الأساتذة الباحثين؛
- يستهجن الاستمرار في مسلسل التعيينات الريعية والتكليفات بالمراكز سواء بالمناصب الإدارية أو للتدريس؛ وانعدام الشفافية والابتعاد عن ضوابط الحكامة الرشيدة في مباريات تحمل المسؤولية بالمراكز في تدخل سافر للأكاديميات في المراكز قصد إيجاد موظفين تابعين طيعين؛
- يحتج بشدة على تهرب الوزارة من فتح حوار جاد ومسؤول ومنتج حول الملف المطلبي للمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين المعروض من طرف النقابة الوطنية للتعليم العالي، وخاصة:
  - إلحاق المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين بمؤسسات التعليم العالي بالصيغة التي تنصف جميع الفئات، انسجاماً مع ما جاء في الرؤية الإستراتيجية لإصلاح التعليم، وما جاء في تقرير المجلس الأعلى للحسابات، والاتفاق الإطار بين النقابة ورئاسة الحكومة؛
  - الالتزام بمرسوم إحداث المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين على علاته؛
  - إصدار هيكلة إدارية للمراكز؛
  - تمكين المراكز من الميزانية مباشرة كما كان معمولاً به في السابق، لتصحيح اختلالات تنفيذها بعد توجيهها إلى الأكاديميات وفرض وصايتها في صرفها؛
  - الإعلان عن مباريات لتوظيف أساتذة محاضرين بالمراكز لتسوية وضعية الدكاترة العاملين بها، ولتغطية الخصاص، بإتاحة الفرصة للفئات المذكورة في مرسوم الإحداث، وعدم تغطيته من خلال مذكرات التكليف؛
  - تصفية ملف التكليف بالمراكز بتسوية وضعية آخر فوج للمكلفين (فوج 2019) الذي بقي معلقاً؛
  - الإسراع بربط مختبرات البحث بمراكز التكوين بمراكز دراسة الدكتوراه بالجامعات، وإرساء إطار تنظيمي وقانوني للبحث العلمي بالمراكز كما هو متعارف عليه وطنياً ودولياً، وتنفيذاً للاتفاق الإطار مع رئاسة الحكومة بتاريخ: 20 أكتوبر 2022؛
  - إنصاف أساتذة التعليم العالي مساعدين (أستاذ محاضر) المتفرعين عن إطار متصرف، والذين مارسوا التدريس لسنوات طوال بالمراكز بتعيين من الوزارة، كما تشهد بذلك رسائل التثبيت الموجهة لهم من طرفها سنة 2014.
  - التعجيل بتمكين الأطر العاملة بالمراكز والخاضعة للنظام الأساسي لموظفي وزارة التربية الوطنية من وضعية اعتبارية ومادية تتلاءم مع المهام المنجزة، وترصيد خبرتهم عبر نظام للإشهاد اعترافاً بمجهوداتهم، ومن تعويض إضافي عن التكوين نظراً للمهام التي يقومون بها.

وسعياً وراء الرفع من جاهزية كافة المناضلين والمناضلات داخل المراكز في إطار النقابة الوطنية للتعليم العالي، فإن المجلس:

- **<u>يقرر عقد اجتماع مجلس التنسيق القطاعي لمراكز تكوين أطر وزارة التربية الوطنية يوم السبت 30 مارس 2024 على الساعة 11 صباحاً، من أجل تقييم الحوار مع وزارة التربية الوطنية في اللقاء القادم المحدد له تاريخ: 27 مارس 2024، وترتيب الخطوات اللازمة والمفتوحة على كل الاحتمالات</u>**؛
- يجدد دعوته جميع الأساتذة والأستاذات بالمراكز إلى الالتزام بقرارات النقابة الوطنية للتعليم العالي،لما يشكل ذلك من ضمانة وحيدة لاستجابة الوزارة للملف المطلبي،**وذلك من خلال تذكيره بالمو اقف السابقة:**
  - الاستمرار في المقاطعة الشاملة لكل الأنشطة السالبة لاختصاصات المراكز من طرف المصالح المركزية أو المجالية؛ من قبيل اللجان والأنشطة المشتركة التي تؤطرها الأكاديميات أو تتم تحت إشرافها، لما في ذلك من تكريس تبعية المراكز للأكاديميات؛ ومنها بدعة التكوينات الجديدة التي تعتزم الوزارة إقرارها؛
  - دعوة أعضاء مجالس المراكز إلى الاضطلاع بمسؤولياتهم المنصوص عليها في القانون 01.00 وفي مرسوم إحداث المراكز، ورفض كل الاقتراحات التي تسير في اتجاه سلب اختصاصات المراكز سواء ما تعلق بتفعيل البحث العلمي أو بالتكوين الأساس أو المستمر؛
  - يهيب بكافة العاملين بهذه المراكز إلى رص الصف في إطار النقابة الوطنية للتعليم العالي والانخراط الواعي والفعال في حركية النضال، صوناً لكرامة وحقوق العاملين بهذه المؤسسات، ودفاعاً عن منظومة التربية والتكوين وعن هوية واضحة للمراكز، وضد التماطل في الاستجابة إلى الملف المطلبي للمراكز من طرف الوزارة.

ختاماً، انسجاماً مع مبادئ النقابة الوطنية للتعليم العالي، وإيماناً بعدالة القضية الفلسطينية، فإن مجلس التنسيق الوطني القطاعي لمراكز تكوين أطر وزارة التربية الوطنية يحيي عالياً صمود الشعب الفلسطيني وبطولاته في مواجهة الاحتلال الصهيوني، ويعتبر المقاومة رد فعل طبيعي لمواجهة الاستيطان وسياسة الإبادة الجماعية التي ينهجها الكيان الصهيوني النازي في حق الشعب الفلسطيني.

المكتب الوطني

معهد الدراسات والأبحاث للتعريب – شارع علال الفاسي – مدينة العرفان - الرباط

البريد الإلكتروني : snesup.maroc@gmail.com -Email : الموقع الإلكتروني : www.snesup.ma Site web :

الهاتف النقال : 0661409663 Portable :